

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٤

بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣١

بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤

بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية فى البورصة المصرية

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب
الأوراق المالية فى البورصة المصرية ؛

وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣١ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصى البندين (٦، ٨) من المادة (٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق

المالية فى البورصة المصرية المشار إليها ، النصان الآتيان :

مادة (٧) :

٦- أن يكون رأس المال المصدر مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن مائة مليون
جنيه مصرى أو ما يعادلها من العملات الأجنبية وذلك من واقع آخر قوائم مالية سنوية
أو آخر قوائم مالية دورية مرفقاً بها تقرير مراجعة شامل من مراقب الحسابات
ومصدق عليها من الجمعية العامة للشركة .

٨ - ألا تقل نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن (٥٪) من رأس المال المدفوع المطلوب قيده ، على أن يكون صافي أرباح الشركة قبل خصم الضرائب متولداً من ممارسة الشركة لنشاطها المحقق لغرضها الوارد بنظامها الأساسي وبشرط ألا تقل نسبة صافي الربح قبل الضريبة بعد حسابه على أساس سنوي بالقوائم المالية الدورية المثبت بها رأس المال المطلوب قيده والقوائم المالية الدورية التي تليها - في حالة الانتهاء من إعدادها - عن نسبة (٥٪) من رأس المال مرجحاً بالمدة ، وألا تقل حقوق المساهمين من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو دورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة
والبورصة المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د/ محمد فريد صالح